إسرائيل ترفع وتيرة تهديداتها ضد لبنان!

| زينة الخطيب

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يجول «جنوباً» قرب حماس وقطاع غزة ولكنه يوجه تهديداته «شمالاً» ضد حزب الله والحكومة اللبنانية، مساهماً في التسخين السياسي للحدود اللبنانية الفلسطينية ضمن حملة التهديدات التي ارتفعت وتيرتها التصعيدية في الأيام الأخيرة وانخرط فيها كبار المسؤولين من وزير الدفاع إيهود باراك، إلى نائب وزير الخارجية داني أيالون.

استندت المعارضة في لبنان إلى هذه التهديدات لتبرير وتحفيز عملية تشكيل الحكومة في أسرع وقت وتحصين الوضع الداخلي...

الأجواء السائدة في بيروت تعاكس التصعيد الإسرائيلي وتعكس استرخاء واستبعاداً لوقوع حرب وشيكة أو مفاجئة، لأن إسرائيل لا يمكن أن تخالف الإستراتيجية الأميركية للمرحلة المقبلة وحتى نهاية عام 2010، وهي إستراتيجية القوة الناعمة في الشرق الأوسط التي تعمل على تجميد الجبهات في العراق وإيران مقابل تسخينها في أفغانستان وباكستان، ولأن إسرائيل لا يمكن أن تواجه إستراتيجية أوباما للسلام في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين وأن تحبط مساعيه بالاعتداء على لبنان في هذه المرحلة...

لماذا رفعت إسرائيل وتيرة ومستوى تهديداتها ضد لبنان؟! هل تندرج هذه التهديدات في سياق حرب نفسية إعلامية «وقائية» لردع حزب الله؟! أم أنها تؤشر إلى حرب ممكنة في المدى المنظور تتراكم عناصرها وظروفها تباعاً؟!

من الثابت أن إسرائيل تتحين فرصة الانتقام ورد الاعتبار لجيشها والثقة به بعدما فشلت في حرب تموز 2006 وأكملت على امتداد ثلاث سنوات سد الثغرات وخطط التدريب للجيش والجبهة الداخلية. ولكن ثمة أسباباً وعوامل راهنة تدفع بإسرائيل إلى التهديد والوعيد، ويمكن تفصيلها في أربع «نقاط احتمالات»:

1 – امتلاك إسرائيل معلومات وتقارير استخباراتية تفيد أن حزب الله يسعى لتنفيذ تهديده بالانتقام لاغتيال مسؤوله العسكري عماد مغنية عبر استهداف سفراء أو سياح إسرائيليين في الخارج، بعدما كشف النقاب عن تخطيط لاغتيال السفير الإسرائيلي في مصر وعن تخطيط لتفجير السفارة الإسرائيلية في كازاخستان.

ولكن حزب الله يتفادى عملية يمكن أن تجر إلى حرب مع إسرائيل كما حصل قبل ثلاث سنوات عندما لم يتصور أن رد إسرائيل على خطف جنديين لها سيكون بهذا الحجم.

ولذلك فإن تهديدات إسرائيل لاتهدف إلى تحضير الأجواء لحرب بقدر ما تهدف إلى ردع حزب الله ودفعه إلى مراجعة حساباته جيداً قبل الإقدام على أي عمل انتقامي.

2 – امتلاك إسرائيل معلومات حول سعي حزب الله إلى التزوّد بأسلحة نوعية ومنظومة مضادة للطائرات (محطات إنذار وبطاريات صواريخ وصواريخ تطلق على الكتف) كانت برزت لديه كإحدى «العبر الثغرات» في حرب تموز 2006. وهذا ما سيؤدي إلى الحد من حرية حركة سلاح الجو الإسرائيلي في لبنان، ويضاف إلى قوة حزب الله الصاروخية التي نمت وتضاعفت في ثلاث سنوات لتصل إلى 40 ألف صاروخ يمكن أن تبلغ تل أبيب ومفاعل ديمونا النووي، إضافة إلى التحصينات والبنى التحتية التي أقامها استعداداً للمواجهة المقبلة... إسرائيل تراقب عن كثب تنامي قوة حزب الله وتدرس اتخاذ خطوات في حال الإخلال بالتوازن الدقيق، أو في حال تجاوز خطوط حمراء ومنها امتلاك حزب الله ونشره قدرات ووسائل قتالية مضادة للطائرات.

3 – قرب التجديد للقوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (نهاية الشهر الجاري) على أساس القرار 1701... وما تفعله إسرائيل عبر رفع صوتها وتهديداتها أنها توجه رسائل إعلامية إلى المجتمع الدولي (مرفقة برسائل دبلوماسية إلى الأمم المتحدة) للفت نظره حول ما يمثله تسلح حزب الله من تهديد بالنسبة إليها وإلى الاستقرار في المنطقة، وما يقوم به الحزب من انتهاكات للقرار 1701 (ما حصل في خربة سلم وكفرشوبا) وما تريده عبر هذه الرسائل تعميق شعور الخيبة الدولية من أداء الحكومة اللبنانية والدفع في اتجاه إدخال تعديلات على مهام القوات الدولية و«قواعد الاشتباك» أو على الأقل أن يأتي التجديد لـ«اليونيفيل» مرفقاً بصيغة ولهجة حازمة ومشددة حيال لبنان...

4 – التطورات الداخلية في لبنان التي تشير إلى تعزز وضع حزب الله العائد إلى الحكومة الجديدة ومن موقع أقوى والمغتبط بتحول جنبلاط وخروجه من تحالف 14 آذار، ما أدى إلى كسر التوازن القائم منذ الخروج السوري من لبنان وإلى تقويض نتائج الانتخابات الأخيرة التي خسرها حزب الله مع حلفائه... وهذا ما يدفع حكومة نتنياهو للدخول على الخط اللبناني وتحديداً على خط الحكومة الجديدة التي لا تريد لحزب الله أن يكون جزءاً منها... مثلما يدفعها إلى أن تشمل الحكومة اللبنانية بالتهديدات وتحميلها مسؤولية الوضع مع حزب الله بالتكافل والتضامن... «حزب الله هو العنوان الأول لإسرائيل في أي عملية، ولكنه في حال دخوله إلى الائتلاف الحكومي في لبنان فإن الحكومة اللبنانية تصبح كلها مسؤولة عن نشاط هذا الحزب»، هذا ما قاله نتنياهو وهو يتجول في المنطقة الجنوبية قرب قطاع غزة. وهكذا تسعى إسرائيل أن تكون لاعباً في الداخل اللبناني بعد أن فشلت في تحقيق أهدافها من خلال العدوان.

الحرب على لبنان هي رغبة إسرائيلية مستمرة لكن المقاومة استطاعت أن تفرض أيضاً معادلة توازن الرعب لردع إسرائيل ولجم أطماعها. وهذا ما أكده السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير.

انتصار تموز عام 2006 أثبت أن معادلة المقاومة رقم صعب لا يقبل القسمة إلا على استعادة كامل الحقوق العربية المغتصبة

| أكرم عبيد

ثلاثة أعوام مرت على لبنان بعد العدوان الإرهابي الصهيو أميركي الذي استهدف تصفية المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة بقيادة حزب الله وما زالت الحرب مستمرة على الرغم من وقف العمليات العسكرية التي فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية العدوانية.

وقد أثبتت حرب تموز بالدليل القاطع أن هزيمة الجيش الصهيوني ممكنة إذا امتلك العرب القيادة والتنظيم والإدارة والإرادة كما امتلكها حزب الله المقاوم الذي استطاع بحكمة وحنكة قيادته المجاهدة إدارة الصراع مع الغطرسة الإرهابية الصهيونية بدقة متناهية وحققت انتصاراً عسكرياً واضحاً ولا لبس فيه باعتراف القيادات العسكرية والسياسية الصهيونية واستطاعت بتفاعلاتها ومفاعيلها الإطاحة بالعديد من رؤوس هذه المؤسسات التي انفجعت بقوة المقاومة كما انفجعت معظم الأنظمة العربية الرسمية التي راهنت على العدوان الصهيوني وتوهمت أن هذه الحرب ستقطع رأس المقاومة في لبنان خلال ساعات وينتهي هذا الكابوس المقاوم لتنفلت من عقالها بتحقيق التسوية المزعومة في المنطقة بالشروط الصهيو أميركية

وفي الحقيقة ليس غريباً ولا مستغرباً أن يتكرر هذا الموقف المشبوه من المقاومة الفلسطينية أثناء العدوان الصهيوني على قطاع غزة المحاصر الذي استمر نحو ثلاثة وعشرين يوماً من الفصول الإجرامية الدامية كما استمر العدوان على الشعب اللبناني المقاوم ثلاثة وثلاثين يوماً من العدوان الذي استهدف البشر والشجر والحجر.

وبالرغم من انتصار المقاومة اللبنانية على عدوان تموز وصمود المقاومة في فلسطين بعد العدوان على غزة مازالت معظم الأنظمة العربية تراهن على المشاريع والمخططات الصهيو أميركية وتحرض على المقاومة وقوى الصمود والممانعة على الرغم من انفتاح الإدارة الأميركية الجديدة على قوى المقاومة وحلفائها في المنطقة وخاصة سورية وإيران بعد تغيير اللغة الأميركية تجاه هذه القوى بعد هذا الانتصار والصمود من لبنان إلى فلسطين والعراق والسودان والصومال وأفغانستان وغيرها، الذي عمق المأزق الداخلي الأميركي وتسبب بانهيار الوضع الاقتصادي والمالي الذي انعكس على الوضع العالمي بشكل مباشر وخاصة على الوضع الصهيوني الداخلي، كما فرض على الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة أوباما استبدال لغة القوة البوشية والتهديد والوعيد بلغة دبلوماسية ناعمة لتحقيق ماعجزت الحروب العدوانية عن تحقيقه.

وهذا يثبت بالدليل القاطع أن معادلة المقاومة والصمود والممانعة أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهله ولا تجاوزه في المنطقة بعد هزيمة الإدارة الأميركية وشركائها الصهاينة في تحقيق أهدافهم العسكرية والسياسية، وفي مقدمتها ما يسمى النظام الشرق أوسطي القديم الجديد الذي حاولت أن تذكرنا بولادته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة سيئة الذكر رايس بعدما تحطم على صخرة صمود المقاومة العراقية المتعاظمة في مواجهة قطعان الغزاة منذ اللحظة الأولى للعدوان على العراق واحتلاله عام 2003.

وفي كل الأحوال صحيح أن العدوان العسكري الصهيو أميركي على لبنان قد توقف وانهزم الجيش الصهيوني المسلح بأعتى الترسانة العسكرية الأميركية المتطورة، لكن الحرب مازالت مستمرة وبأشكال وأساليب إرهابية أخرى وفي مقدمتها إيقاظ الفتنة الطائفية والمذهبية أو من خلال سياسة الاغتيالات لشخصيات سياسية وإعلامية وعسكرية استهدفت شخصيات لبنانية تعمدت بعض القوى المشبوهة منذ اللحظة الأولى لهذه الجرائم اتهام المقاومة وحلفائها، وفي مقدمتها سورية لكن الرياح كانت تجري حسب ماتشتهي وتخطط له المقاومة وليس أجهزة العدو وأدواتها في لبنان وخاصة بعد تفكيك معظم شبكات العملاء الجاسوسية التي صدمت أجهزة الموساد الصهيونية حتى وصل الأمر بأحد كبار الضباط المشرف على ملف شبكات التجسس في لبنان بالانتحار وهذا يعني أن الهزيمة الأمنية للشبكات الموسادية في لبنان لا يقل أهمية عن الهزيمة العسكرية في تموز ولا يقل أهمية عن وعي المقاومة في مواجهة الفتنة المذهبية والطائفية.

وفي هذا السياق شكل الإعلام المقاوم بدعم ومساندة إعلام قوى الصمود والممانعة لشرفاء الأمة لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني جبهة موحدة ومتماسكة في مواجهة الإعلام الصهيوني المدعوم من الإعلام الغربي وبعض الأبواق الإعلامية العربية المشبوهة وحطم أهدافه ومزاعمه عبر الصوت والصورة التي كان لها السبق في نقل الخبر بمهنية واحتراف مميز، ما عزز موقف المقاومة ورفع معنويات شرفاء الأمة وحطم معنويات العدو وقطعانه الغازية وحقق تفوقاً غير عادي على أجهزة الإعلام الصهيو أميركي وأدواته في المنطقة وبهذا تكاملت انتصارات المقاومة في مختلف المجالات العلمية والعملية لهذه الحرب التي مازالت مستمرة حتى يومنا.

ولم تكتف المقاومة في لبنان بمواجهة العدوان بكل الأشكال والوسائل، بل كانت من أصحاب المبادرة الفعالة والمميزة في إعادة بناء وإعمار لبنان والتعويض على المواطنين الذين دمر الاحتلال ممتلكاتهم الخاصة وكذلك شاركت في بناء الأملاك العامة إلى جانب مؤسسات الدولة المدعومة عربياً وعالمياً.

وبالرغم من شراسة العدوان والإمكانات الكبيرة المادية والمعنوية والإعلامية والعسكرية والأمنية التي رصدت له من قبل العدو الصهيو أميركي والغرب وأدواتهم في المنطقة فقد انتصرت المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية بقيادة حزب الله المجاهد بإمكانياتها المتواضعة والمدعومة من شرفاء الأمة، وفي مقدمتها سورية قلعة العروبة الصامدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية والمقاومة الفلسطينية وحققت في هذه الحرب نتائج مهمة وفي مقدمتها:

أولاً: أن المقاومة أثبتت وجودها كقوة شعبية مسلحة ومنظمة في معادلة الصراع العربي الصهيوني لا يمكن تجاوزها ولا تجاهلها من العدو قبل الصديق بعدما فرضت نظرية الرعب في مواجهة نظرية الردع الصهيوني وأصبحت تشكل صمام الأمان للبنان أرضاً وشعباً في مواجهة أي تهديدات أو أطماع عدوانية صهيونية بعدما هددت صواريخها العمق الصهيوني بشكل جدي، ثانياً: اعتراف العدو الصهيوني بقدرة المقاومة الرادعة للعدوان بتعاظم قدراتها العسكرية بعد عدوان تموز الإرهابي بعد امتلاكها ترسانة من الصواريخ العابرة للعمق الصهيوني والتي قد تهدد أهم المواقع الحيوية والإستراتيجية سواء في البر والبحر بالإضافة لامتلاك بعض الأسلحة المضادة للطائرات كما قالت بعض مصادر العدو وهذا يعني أن المقاومة ستكون سيدة الموقف في لبنان وتستعيد السيادة بكل معنى الكلمة على الأرض والبحر والجو اللبناني.

وقد راكمت هذه الإنجازات والمكاسب السياسية والعسكرية للمقاومة في لبنان تقدماً ملحوظاً لخيار المقاومة بين معظم أبناء الشعب اللبناني المقاوم وقواه السياسية وخاصة بعد الانتخابات البرلمانية التي حققت خلالها مع حلفائها نتائج مهمة كسرت معادلة ما يسمى بالأكثرية بعد هذه الانتخابات وخاصة بعد مراجعة السيد جنبلاط لمواقفه السابقة والعودة للأصول العروبية المقاومة وغيره وهذا شكل مفصلاً مهماً اليوم في تشكيل الحكومة المقبلة لتثبيت خيار المقاومة وحماية سلاحها الشرعي الذي يكمل السلاح الشرعي للجيش اللبناني بقيادته الوطنية المناهضة للأطماع الصهيونية.

وفي النهاية فقد أسس انتصار تموز عام 2006 للمقاومة اللبنانية الباسلة بقيادة حزب الله المجاهد لصمود المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة الصامد المحاصر الذي لم تدخر المقاومة اللبنانية في تقديم الدعم والمساندة لأبنائه الصامدين على الرغم من تواطؤ معظم الأنظمة العربية الرسمية، وفي مقدمتها النظام المصري الذي يسعى جاهداً لابتزاز المقاومة في مواقفها السياسية المتمسكة بقضية شعبنا وحقوقنا الوطنية ويحاول استدراجها لمستنقع التصفية لتحقيق الشروط والإملاءات الصهيوأميركية ومقايضتها بسياسة التوريث في مصر لابن مبارك وفرضه على الشعب المصري العظيم على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وإلا لماذا افتعال المشكلة مع حزب الله واتهامه بانتهاك السيادة المصرية وتهديد أمن النظام وذنب الحزب أنه يقدم الدعم للمقاومة الفلسطينية بعد العدوان الصهيوني على قطاع غزة الصامد المحاصر والنظام المصري مشارك في هذا الحصار بشكل عملي ومباشر، وهذا يثبت بشكل فاضح تورط هذا النظام وانحيازه للمشروع الصهيو أميركي حتى أذنيه.

هكذا تتحكم إسرائيل بالمعابر

كشف تقرير صحفي صهيوني أن عشرة ضباط في جيش الاحتلال هم من يحدد ما الذي سيتوافر على موائد أهالي غزة الذين يعانون من حصار مستمر اشتد إثر عدوان «الرصاص المسكوب» الذي أدى إلى استشهاد 1400 مواطن فلسطيني جلهم من النساء والأطفال وكبار السن.

وقال الصحفيان يوتام فيلدمان ويوري بلاو من صحيفة «هآرتس» إن هؤلاء الضباط التابعين إلى هيئة تنسيق «ماتسباش» العسكرية، وإليها يعود البت في إدارة المناطق الفلسطينية المحتلة وشؤونها، ومنها الشؤون الاقتصادية يلتقون مرة في الأسبوع، وينظرون في أوامر السماح بمرور المواد والمنتجات الغذائية التي لا يرون بأساً في بلوغها إلى موائد مليون ونصف مليون فلسطيني.

وقبل شهرين، أباحت هيئة التنسيق دخول اليقطين (اللقطين) والجزر إلى القطاع. وكان دخولهما محظوراً، شأن الكرز والكيوي واللوز الأخضر والرمان والشوكولا والحلاوة. ويتولى الجنرال عاموس غلعاد البت، يوماً بعد يوم، في الفاكهة والخضار والسلع الأخرى التي يحق للفلسطينيين التمتع بها، أو يحرمون منها.

وتقدر وزارة الحرب الصهيونية، بعد مفاوضة مع الوكالات الدولية، احتياجات القطاع اليومية بحمولة 106 شاحنات، 77 منها تنقل المنتجات الغذائية الأساسية. والقمح وعلف الحيوانات، جزء مما ينقل من معبر كارني.

وتدل إحصاءات وكالة «أونروا» إلى تقيد سلطات الاحتلال معظم الأوقات، بالتقديرات الدولية. ففي أيار2009، بلغ متوسط عدد الشاحنات التي مرت يومياً بمعبر كيريم شالوم، 117 شاحنة، نظير 113 شاحنة في نيسان قبله. وعشية عدوان «الرصاص المسكوب»، في كانون الأول 2008، اقتصر عدد الشاحنات على 37 شاحنة في اليوم.

ويحتكم عاموس غلعاد وضباط «ماتسباش» في سياستهم التموينية إلى قاعدة مثلثة تقضي بالحؤول دون الازدهار والتنمية والأزمة الغذائية والإنسانية المفضية إلى المجاعة، ويزعم أحد الضباط أن الهيئة لا تضرب حصاراً على غزة، بل ترعى نظاماً متقشفاً يستبعد «السلع الفاخرة». ويلاحظ أن تعريف معيار السلعة الفاخرة يتقلب بين أسبوع وآخر، وفي أحيان بين يوم وآخر.

ويستجيب التقلب، في بعض الأوقات، مطالب دولية. فغداة زيارة عضو مجلس الشيوخ الأميركي جون كيري في شباط 2009، رفع مجلس وزراء العدو، في آذار الحظر عن شاحنات محملة بالمعكرونة.

ومنذ سيطرة «حماس» على غزة، انقطعت علاقات الهيئة العسكرية بممثلي السلطة الفلسطينية في غزة في شأن التموين وبوابات العبور.

وينبه إيال إيرليش أحد كبار تجار الماشية الصهاينة إلى أن حصار غزة ضرب مورداً كبيراً من موارد تجارته. فهو كان، قبل الحصار يستورد من أستراليا 50 ألف رأس عجل يصرف معظمها في أسواق الغزاوية. وسدت سياسة الإغلاق باب التصريف هذا.

وتمر معظم المنتجات التي تبلغ غزة اليوم ببوابة «كيريم شالوم» (كرم أبو سالم). ويقتصر معبر «كارني» على بساط ينقل القمح والعلف إلى الجهة الفلسطينية من الحاجز.

غزة بين مخاطر الأنقاض وذرائع الأنفاق

بعد مرور نحو سبعة أشهر على المحرقة الصهيونية في قطاع غزة، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات إزالة نحو 600 ألف طن متري من الأنقاض التي تحتوي على الأسبستوس وغيره من المواد الخطرة.

وكانت المحرقة قد أدت إلى تدمير 4 آلاف وحدة سكنية وألحقت أضراراً متفاوتة بـ40 ألف وحدة سكنية أخرى. ونقلت وكالة «إيرين» الإنسانية عن عمران الخروبي، المسؤول ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة، أن عملية إزالة الأنقاض من 2533 منزلاً و23 مبنى عاماً جارية على قدم وساق. وأضاف إن «فرق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلقت تدريباً حول كيفية إزالة الأنقاض بأمان وتخزين المواد الخطرة والتخلص منها، وعلى رأسها مادة الأسبستوس»، مشيراً إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وفر للمتعاقدين عُدد السلامة التي يحتاجونها للقيام بعملهم بأمان.

كما التقت الفرق بالسكان الذين أصبح بعضهم يعيش في خيام بالقرب من بيوتهم المدمرة لشرح العملية وتحذيرهم من إمكان الكشف عن مواد خطرة. وفي كثير من الحالات يتم إجلاء السكان قبل بدء فرق الإزالة عملها. كما يقوم فريق مكافحة الألغام التابع للأمم المتحدة بالعمل على إزالة الذخائر غير المنفجرة.

و«يطلق الأسبستوس جسيمات في الهواء يمكن أن تتسبب في أمراض مزمنة بالرئة وبالجهاز التنفسي»، حسب محمود ضاهر، المسؤول بمكتب منظمة الصحة العالمية بغزة. وبالإضافة إلى المنازل الخاصة، تعرضت مئات المباني العامة والطرقات للتدمير خلال المحرقة بما في ذلك 700 مصنع «كانت تستعمل الرصاص أو غيره من المعادن الثقيلة بالإضافة إلى بطاريات المصانع. وكل ذلك قد يتسبب في مخاطر صحية كبيرة»، حسب ضاهر. ومنع بعض أصحاب البيوت أو المصانع فرق إزالة الحطام من الدخول إلى ما تبقى من ممتلكاتهم.

في ظل الوضع المأساوي الذي يعيشه القطاع تفقد مسؤول أمني أميركي المنطقة الحدودية الفاصلة بين مصر وقطاع غزة، في زيارة وصفت بالروتينية في إطار المتابعة الأميركية لمنظومة شبكة رصد الأنفاق التي قامت الولايات المتحدة بتركيبها مطلع العام الحالي.

وقال مصدر أمني لصحيفة «الخليج» الإماراتية إن المسؤول الأمني مختص بمتابعة تركيب وتشغيل منظومة أجهزة كشف أنفاق التهريب ووصل إلى المنطقة الحدودية ضمن زياراته الشهرية المتكررة، كما قام بعقد لقاء أمني بمعبر رفح مع مسؤولين أمنيين مصريين.

قضايا

الحديث عن صفقة شاليط والمفارقة الأليمة!!

| خالد بدير

عاد الحديث عن سعي حكومة نتنياهو لإطلاق سراح الأسير الصهيوني لدى المقاومة الفلسطينية جلعاد شاليط يتصدر العناوين في صحف كيان الاحتلال، حيث تحدثت «يديعوت أحرونوت» عن دور أميركي يبذل من أجل إتمام الصفقة، وذكرت مصادر رسمية في وزارة الحرب الصهيونية لإذاعة العدو: «إن الحكومة الإسرائيلية تجري اتصالات مع جهات مختلفة بخصوص صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس»، على حد تعبيرها.

وقد جاء ذلك تعقيباً على ما كشفت عنه مصادر صهيونية وُصفت بأنها «مطلعة» ويشير إلى قيام ألمانيا بلعب دور الوسيط بين حكومة نتنياهو وحركة «حماس» من أجل إتمام صفقة تبادل الأسرى، بل إن مصادر صهيونية أخرى قالت: «إن مسؤولين ألمان أجروا مؤخراً سلسلة لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين وآخرين من القيادة المصرية المسؤولة بشكل مباشر عن الوساطة بين «حماس» والحكومة الإسرائيلية للإسراع في إتمام صفقة التبادل».

وفي السياق ذاته نقلت صحيفة معاريف عن مصدر سياسي مسؤول قوله «إن تقدماً قد أحرز فعلاً في الاتصالات المتعلقة بإتمام صفقة تبادل الأسرى، ما يمهد الطريق كما يبدو لإطلاق سراح شاليط».

وعقب الحديث عن اتصالات جرت بين نتنياهو وبيريز مع الرئيس المصري حسني مبارك بخصوص الصفقة المزعومة قالت صحيفة /يديعوت أحرونوت/ نقلاً عن مصادر مصرية قولها «إن هناك نشاطاً أكثر جدية وتصميماً من ذي قبل واتصالات مكثفة حول ملف شاليط، غير أن صفقة التبادل لم تنجز بعد ولا يمكن تحديد موعد محتمل لتنفيذها»، حسب تعبيره.

ومن جهته دعا وزير النقل والمواصلات الصهيوني وعضو الكنيست شاؤول موفاز من حزب كاديما بنيامين نتنياهو إلى اتخاذ قرارات صعبة في قضية الجندي شاليط والإفراج عن عدد أكبر من السجناء الفلسطينيين من أجل إطلاق سراحه.

هذا ملخص للحديث الذي يثار حول إطلاق سراح شاليط في الكيان الصهيوني، وفي المقابل يسود القيادة الرسمية الفلسطينية صمت غريب حول قضية 11 أسيراً فلسطينياً في سجون الاحتلال، فلا نجد أي تحرك رسمي تجاه دول العالم والمؤسسات الحقوقية والإنسانية، والهيئات الدولية من أجل هذه القضية، وكأن الزمن كفيل بطي هذا الملف دون أي جهد.

والمفارقة أن أوساط حكومة نتنياهو تتخوف من هبوط أسهمها بين صفوف اليهود المستوطنين، في حين تدبج القيادة الرسمية في الطرف الآخر انتخابات التزكية التي تظهرها وكأنها معبودة الجماهير وكأنها وفرت لهم كل متطلباتهم، وفي المقدمة أمنت الابتسامة الدائمة على شفاه أمهات الأسرى الفلسطينيين التي لم تبارح صور أبنائهن الأبطال مخيلتهن، وأياديهن في المنازل، أو في خيام نصبنها أمام مقر الأمم المتحدة في رام الله أو غزة حتى لا ينسى العالم قضية هؤلاء الأسرى.

ربما لا تكون هناك أي بوادر لإجراء صفقة تبادل أسرى بين المقاومة وكيان العدو في القريب العاجل، لكن حديث وسائل الإعلام الصهيونية بين الفينة والأخرى عن هذه المسألة هو من أجل تذكير الصهاينة بأن نتنياهو لم ينس شاليط، وحثهم لإجراء الفعاليات المختلفة المطالبة بإطلاق سراحه وذلك بحثاً من قبل نتنياهو خلف تحسين موقفه بين جموع المستوطنين، وللتأكيد للعالم بأن هناك «إرهابيين» يهددون كيانه، والمطلوب من هذا العالم المساعدة.

بصرف النظر عن خلفيات الحديث عن شاليط، ألا يدفع مصير 11 ألف فلسطيني في المعتقلات الصهيونية القيادة الرسمية الفلسطينية لوضع هذه المسألة في سلم أولوياتها، أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟!

التهويد في النقب بذريعة إقامة معسكرات لجيش الاحتلال

أعدت وزارة الحرب في كيان العدو مخططاً، تم تقديمه إلى ما يسمى اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في الجنوب، بموجبه يتم نهب 3 آلاف دونم من أراضي قرية المكيمن غير المعترف بها في النقب، وذلك بهدف إقامة معسكر جديد خاص بوحدة الاستخبارات العسكرية.

ويأتي هذا المعسكر الجديد المنوي إقامته في المنطقة في إطار مخطط متكامل يهدف إلى نقل معسكرات الجيش المختلفة من مركز فلسطين المحتلة إلى النقب، وتصل تكلفته إلى نحو 27 مليار شيكل، حيث يضم بالإضافة إلى نقل المعسكر الخاص بوحدة الاستخبارات، بتكلفة تصل إلى نحو 15 مليار شيكل على أراضي قرية المكيمن، مخططاً آخر بإقامة حرم تكنولوجي تابع للجيش بتكلفة تصل إلى نحو 8 مليارات شيكل، وإقامة مجمع إرشاد خاص بالجيش بتكلفة 2.5 مليار شيكل بالإضافة إلى نقل قاعدة طيران عسكري إلى النقب من مركز البلاد بتكلفة 1.6 مليار شيكل.

وهو الأمر الذي أشار إليه وزير الحرب الصهيوني إيهود باراك في جلسة الحكومة في الأسبوع الماضي في بئر السبع.

كما أشارت عدة مصادر في وزارة الحرب إلى أن الهدف الأساس من المخطط الجديد هو المساهمة في تشجيع عائلات جديدة وشابة للسكن في المناطق البعيدة، وخصوصاً في النقب والشمال، الأمر الذي يتساوق مع مخططات التهويد المختلفة للنقب والجليل.

وقام المركز العربي للتخطيط البديل بإرسال رسالة إلى المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب لاطلاعهم على المخطط. وأشار المركز إلى أن مساحة الأرض التي ستُسلب من أبناء قرية المكيمن ستصل إلى نحو 3.000 دونم وستعرض الأهالي في هذه المناطق إلى الطرد بزعم أنهم معتدون، وبأنهم قاموا بالاستيلاء على هذه الأراضي، والتي هي بحوزتهم من قبل قيام الدولة، بطرق غير شرعية.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن المعسكر المنوي إقامته يحاذي مناطق نفوذ السلطات المحلية أبو بسمة واللقية. الأمر الذي سيحد من تطور هذه البلدات في المستقبل بالإضافة إلى تشكيل خطر على حياة الأهالي نتيجة التدريبات العسكرية التي تقام هناك. والمخطط المذكور غير منزّه عن الدوافع الاقتصادية والربحية التي ستعطي فئة خاصة من المستثمرين إمكانية الربح السهل من خلال استغلال المناطق والأراضي التي سيتم إخلاؤها في مركز البلاد، حيث قيمة الأراضي مرتفعة، لصفقات تجارية مربحة.

خسائر الاحتلال في العراق 12 مليار دولار شهرياً

أكد محلل سياسي أميركي أن الحاجز الوحيد الذي يحول دون انسحاب الولايات المتحدة من العراق عسكرياً في الوقت الحالي، هو خوفها من افتضاح خسائرها الجسيمة في العراق، التي كشف أن كلفتها الشهرية تبلغ 12 مليار دولار، أي 400 مليون دولار يومياً، بالإضافة إلى الخسائر البشرية البالغة منذ بداية الغزو 4500 قتيل و30 ألف جريح. وأكد المحلل تيم ماكغريك في دراسة نشرتها «تايم» الأسبوعية أن واشنطن في حيرة من أمرها إزاء ترتيب شكل خروج قواتها من دون أن تبدو بمظهر المتراجع، أو أن تترك الباب مفتوحاً أمام احتمال توجيه انتقادات لها تشير إلى أن الخسائر المشار إليها، ذهبت بلا طائل، متهماً بلاده بأنها وراء اتساع الفوضى والعنف الطائفي والنفوذ الإيراني والصراعات العرقية في البلد المحتل، بعدما تزعمت الحرب عليه.

من جهة أخرى توقع القائد المقبل للجيش البريطاني الجنرال ديفيد ريتشارد أن تدوم المهمة البريطانية العسكرية في أفغانستان حتى 40 سنة، وقال ريتشاردز الذي سيتسلم مهام قيادة الأركان في 28 آب الجاري، في مقابلة خاصة مع صحيفة «التايمز» البريطانية، أن «دور الجيش (في أفغانستان) سيتغير لكن العملية بأكملها قد تستغرق فترة تتراوح بين 30 و40 سنة». وركز على أن تغير الدور العسكري البريطاني سيكون ضرورياً على المدى المتوسط، لكنه أصر على أن «لا فرصة أبداً» لانسحاب قوات حلف شمال الأطلسي «الناتو» من هناك. وقال «أعتقد أن المملكة المتحدة ستكون ملتزمة تجاه أفغانستان بشكل من الأشكال، مثل التنمية والحكم وإصلاح القطاع الأمني، خلال الـ30 والـ40 سنة المقبلة». وأضاف «يجب أن نركز الآن على توسيع الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، وتماماً كما في العراق، هذه هي طريق خروجنا عسكرياً». لكنه أشار إلى أن «على الشعب الأفغاني وأعدائنا أن يفهموا أن هذا لا يعني تخلينا عن المنطقة».

من جهته قال وزير الدفاع في حكومة الظل البريطانية ليام فوكس أنه لا يمكن تحمل وجود القوات البريطانية في أفغانستان لمدة تتراوح بين 30 و40 سنة. واعتبر أن أية خطوة من هذا النوع تتطلب إعادة التفكير بالسياسة الخارجية والأمنية.